

تحرك عاجل

استمرار حبس اثنين من المتظاهرين والإفراج عن آخرين

أمرت محكمة جنابات جنوب القاهرة بالإفراج عن جميع سجناء الرأي المحتجزين منذ المظاهرة السلمية أمام مجلس الشورى، وذلك باستثناء واحد من هؤلاء السجناء. ولا تزال النيابة تحتجز أيضاً الناشط المعروف علاء عبد الفتاح فيما يتصل بالمظاهرة نفسها.

قال محامون لمنظمة العفو الدولية إن محكمة جنابات جنوب القاهرة أمرت، يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، بالإفراج عن المتظاهرين بكفالة قدرها خمسة آلاف جنيه مصري (حوالي 726 دولار أمريكي)، وذلك بعد أن رفضت طعن النيابة في الإفراج عنهم. ويُحتمل أن يظل هؤلاء الأشخاص عرضةً لتهمة جنائية بسبب مشاركتهم في مظاهرة بالمخالفة لقانون التظاهر القمعي الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

ولم يكن المتظاهر أحمد عبد الرحمن ضمن المفرج عنهم، وذلك على ما يبدو لأن قوات الأمن عثرت على سكين كان يحمله في حقيبته بعد ست ساعات من القبض عليه. وأمرت النيابة باستمرار حبسه 15 يوماً، وهو محتجز حالياً في سجن طرة. وقال محامون لمنظمة العفو الدولية إنه كان يحمل سكيناً نظراً لطبيعة عمله في مطعم. ولم تقدم النيابة أي دليل على أنه استخدم العنف أو كان يعتزم استخدام ذلك السكين في ارتكاب أية أعمال عنف خلال المظاهرة. ويُذكر أن المظاهرة أمام مجلس الشورى، والتي فرقها قوات الأمن باستخدام العنف، كانت سلمية تماماً.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن علاء عبد الفتاح وأحمد عبد الرحمن، حيث أن السبب الوحيد لاحتجازهما هو ممارستهما السلمية للحق في حرية التجمع وحرية التعبير؛
- حث السلطات على السماح للاثنين المحبوسين بالاتصال بمحاميهما وأهلها، وبالحصول على أية رعاية طبية قد يكونان في حاجة إليها؛
- مطالبة السلطات بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة بخصوص الأنباء عن تعرض بعض المقبوض عليهم للضرب والتحرش الجنسي لدى القبض عليهم وأثناء احتجازهم، مع التكفل بحماية جميع المحتجزين من التعرض لمزيد من التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 16 يناير/كانون الثاني 2014 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

أرقام الفاكس: +202 2 577 4716

+202 2 575 7165

(يُفلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA 322/13
ديسمبر/كانون الأول 2013
الرئيس المؤقت
فخامة الرئيس/ عدلي محمود منصور
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2 391 1441

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2 574 9713

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم UA 322/13. لمزيد من المعلومات، انظر:
www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/072/2013/en

تحرك عاجل

استمرار حبس اثنين من المتظاهرين والإفراج عن آخرين

معلومات إضافية

ألقت قوات الأمن القبض على الناشط علاء عبد الفتاح في منزله، يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وهو اليوم التالي لصدور أمر من النيابة العامة بالقبض عليه. وقالت زوجة علاء عبد الفتاح إن أفراد قوات الأمن اعتدوا عليه بالضرب خلال القبض عليه كما صفعوها. وبعد ذلك، اقتادته قوات الأمن إلى أحد معسكرات الأمن المركزي، وهو ليس من أماكن الاحتجاز المعترف بها. وفي اليوم التالي، أمرت النيابة بحبس علاء عبد الفتاح أربعة أيام على ذمة التحقيق، ومن ثم نُقل إلى سجن طرة.

وكان الأشخاص الذين أُفراج عنهم يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، وعددهم 23 شخصاً، ضمن عشرات قُبض عليهم يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بعد أن فرّقت قوات الأمن بالقوة مظاهرة أمام مجلس الشورى بالقاهرة. وقد أطلقت قوات الأمن سراح النساء والفتيات وبعض الصحفيين والمحامين بدون توجيه تهم إليهم، ولكنها احتجزت 24 شخصاً على ذمة التحقيق.

ويواجه المتهمون، بما في ذلك المفرج عنهم، تهم المشاركة في تجمع عام بدون الحصول على إذن مسبق، ومقاومة السلطات والتعدي على موظفين أثناء تأدية عملهم، والبلطجة، وإتلاف ممتلكات وتعطيل حركة المرور. كما يواجه اثنان من المقبوض عليهم، فيما يبدو، تهمة حيازة مدية بدون ترخيص وسرقة جهاز اتصال خاص بالشرطة.

وقال بعض المتظاهرين إنهم تعرضوا للضرب على أيدي قوات الأمن، حسبما ذكر محاموهم لمنظمة العفو الدولية وقالت بعض المتظاهرات لمنظمة العفو الدولية إن أفراداً من قوات الأمن في ملابس مدنية، من قسم شرطة القاهرة الجديدة 1، جرّوهن قسراً على الأرض وأدخلوهن في سيارات الشرطة، واعتدوا عليهن بالضرب واللكم كما شدّوهن من شعورهن. وأفادت بعض السيدات بتعرضهن لتحرش جنسي.

كما قُبض على الناشط المعروف أحمد ماهر للتحقيق معه أمام النيابة بخصوص المظاهرة. وقد أخلت النيابة سبيله من هذه التهمة، ولكن قوات الأمن قبضت عليه عندئذ فيما يتصل بمظاهرة أخرى غير مصرح لها.

وكان الرئيس عدلي منصور قد صدّق، يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، على قانون جديد لتنظيم التظاهر يمنح وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة فيما يتعلق بالمظاهرات. ويلزم القانون منظمي المظاهرة بأن يقدموا لوزارة الداخلية إخطاراً يتضمن تفاصيل كاملة عن أي تجمع عام يزيد عدد المشاركين فيه عن 10 أشخاص، وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من عقده. ويمنح القانون وزارة الداخلية سلطة إلغاء المظاهرة أو تغيير مسارها، وهو ما يعني فعلياً عدم القيام بأية مظاهرة إلا بإذن مسبق من الوزارة. كما يوفر القانون لقوات الأمن الإطار القانوني لاستخدام القوة المفرطة ضد أي متظاهرين ترى أنهم ارتكبوا "جريمة يعاقب عليها القانون". ويواجه المتظاهرون الذين يُدانون بمخالفة القانون عقوبة السجن لمدة أقصاها خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى 100 ألف جنيه مصري (حوالي 14.513 دولار أمريكي).

الأسماء: أحمد عبد الرحمن محمد؛ علاء عبد الفتاح
النوع: ذكور